نشـــرة الربـاط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

فريق الإعداد: الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني –الدكتور/ مغاوري شلبي موسى، الأستاذة / هدى حمودة إبراهيم

الافتتاحية

مع بداية عام جديد ٢٠٢٥ تتقدّم الرباط وفريق عملها بأحر التمنيات لجميع الأعضاء بعام ملؤه العطاء، والانجاز، والتميّز، والخير، والبركات. هذا العدد ينفرد عن غيره بتغطية مميزة للعديد من الموضوعات، وبتوسيع نطاق المنشور فيه. وفي هذا الإطار جاءت ومضة العضوية بمساهمة مميزة ونوعية من معالي الأستاذ الدكتور/ جودة عبدالخالق، الوزير السابق، والأستاذ الجامعي المميّز، والعضو المؤسس للجمعية، ليقدّم ومضة عن ثلاثة أعضاء ممن فقدتهم الجمعية والفضاء الاقتصادي العربي والعالمي، من مؤسسي الجمعية، ولكنها ومضة بمذاق جديد، جاءت في شكل قراءة فكرية معمّقة فيما قدّمه هؤلاء المؤسسين، وهم دولة الأستاذ الدكتور/ سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، ومعالي الأستاذ الدكتور / جورج قرم، المفكّر والسياسي اللبناني ووزير مالية لبنان الأسبق، والأستاذ الدكتور /فؤاد بسيسو، أحد مؤسسي البنك المركزي الفلسطيني ومحافظ البنك الأسبق. ويقدم الدكتور / مغاوري شلبي، المدير التنفيذي للجمعية، وجبة نوعية للأعضاء المتابعين للرباط حول المؤتمر الثامن عشر للجمعية والذي عُقد في مدينة الرباط في المملكة المغربية خلال الفترة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤، بالتعاون الوثيق مع مركز سياسات من أجل الجنوب الجديد، وذلك عبر تقرير مُفصل وعميق لما غطاه المؤتمر من جلسات وندوات ومداخلات. أما مدونة الرباط فقد جاءت بمساهمة كريمة من الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الزقلعي حول كتابه الجديد النوعي الذي يتناول مسيرة حياته العملية والعلمية والذي حمل عنوان **"تجارب ومحطات"**، وقد تناول الكتاب أهمية توارث الخبرات بين الأجيال، والتعلم من المواقف والآراء الإيجابية. وفي هذا السياق تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء الأول حول فترة الصبا والشباب وما اكتنفها من قصص وتحديات ومسيرة، ثم جاء القسم الثاني ليتحدث حول تجربة الدكتور الزقلعي في العمل في وزارة الاقتصاد في ليبيا، وفي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وقد خصص الجزء الأخير لمجموعة ثرية من الصور والمشاهدات التي غطت القسمين السابقين. أما في زاوية الاقتصاد العربي، فقد تكرّم الدكتور / عبد الحميد الزقلعي أيضاً بتقديم دراسة نوعية واستعراض وتحليل مميّز حول واقع الاقتصاد الليبي بمكوناته المالية والحقيقية، وتقديم استشراف مختصر حول اقتصاد ليبيا بناءًا على ما تقدّمه أو تتوقّعه التقارير الدولية. وختاماً فقد تم الاحتفاظ، والتوسّع، في النوافذ الخاصة بالفعاليات، وبأخبار الأعضاء، واسهاماتهم العلمية ومشاركاتهم العملية، وكذلك إدراج بعض التقارير والفعاليات التي تهم أعضاء الجمعية والمهتمين بالشأن الاقتصادي. نأمل أن يستمر عطاء الرباط على الشكل الذي يتمناه الأعضاء، ونكرر دوماً الرجاء من الجميع على تزويدنا بنشاطاتهم، والفعاليات التي يساهمون فيها، أو يحضرونها، وكذلك بأي آراء قد تُسهم في تطوير نشرة الرباط.

ومضة العضوية

في تذكار من رحلوا

"قراءة في فكر المرحوم الأستاذ الدكتور/جورج قرم، والأستاذ الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو، ودولة الرئيس/ سليم الحص

بقلم الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق - عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

يعتبر إحياء وتنشيط الذاكرة المؤسسية من ألزم اللزوميات لتطور الكيانات في أي مجال. ومن هنا نسلط الضوء على جزء من تاريخ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. فقد رحل ثلاثة من أبرز أعضائها عام ٢٠٢٤. الراحلون هم الدكتور سليم الحص والدكتور جورج قرم والدكتور فؤاد بسيسو. الدكتور الحص من جيل الأساتذة، والدكتور قرم والدكتور بسيسو من نفس جيلي. أي جمعيتنا فقدت ثلاثة من أعضائها يمثلون جيلين متعاقبين من الاقتصاديين. عرفت الدكتور بسيسو عن قرب بحكم مشاركته في مؤتمرات الجمعية وحرصه الدائم على متابعة الندوات والأنشطة الأخرى للجمعية. وأذكر أنى قابلته للمرة الأولى في رام الله بفلسطين المحتلة عندما شاركت ضمن فريق خبراء دوليين لتقديم المشورة لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية حول السياسات الاقتصادية الكلية. والتقيت الدكتور جورج قرم مرة أو مرتين في مناسبات علمية، وقرأت له كثيرا. أما الدكتور سليم الحص، فلم يسعدني الحظ بلقائه. لكنى سمعت كثيرا عن مو اقفه وسيرته وسمعته الطيبة من خلال أصدقائي اللبنانيين. ويَجمَع الاقتصاديين الثلاثة الراحلين قاسم مشترك هو التوجه العروبي والإيمان بضرورة وأهمية التكامل العربي لنهضة الأمة العربية. ومن هذه الزاوية أعتقد أن رحيلهم يمثل خسارة كبيرة لهذا التيار داخل الجماعة الاقتصادية. وتبدو الخسارة أكثر فداحة في ضوء حرب الإبادة التي يشنها العدو الصهيوني في غزة والتطورات الأخيرة في سوريا ولبنان. ولا شك أن مطالعة السيرة الذاتية لكل من الراحلين الثلاثة توضح حجم خسارة جمعيتنا برحيلهم.

ولنبدأ بالدكتور سليم الحص.

فهو سياسي وأكاديمي و اقتصادي لبناني. وهو من مواليد بيروت عام ١٩٢٩. تخرج في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال. ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة أنديانا. وشغل عدة حقائب وزارية في حكومات لبنانية. وتقلد منصب رئيس الوزراء في لبنان خمس مرات بين عامي ١٩٧٦ و ٢٠٠٠ في عهد أربعة من رؤساء الجمهورية هم إلياس سركيس وأمين الجميل وإلياس الهراوى وإميل لحود. و انتخب عضوًا في مجلس النواب لدورتين متتاليتين. ولطالما أبدى تمسكا بمؤسسات الدولة اللبنانية ونبذ النزعة الطائفية. ولذلك نعاه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بقوله: "رحيل "ضمير لبنان" سليم الحص".

كان الراحل الكبير عضواً في مجالس الإدارة ومجالس الأمناء لعدة مؤسسات، نذكر منها.

- ✓ مجلس أمناء صندوق العون القانوني للفلسطينيين ٢٠٠٣.
- ✓ رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد ٢٠٠٥.
- ✓ مجلس أمناء المؤسسة العربية للديمقراطية ٢٠٠٧.
- ✓ المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.
- ✓ عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

وللراحل الكريم العديد من المؤلفات التي تعكس متابعته و انشغاله بالحالة اللبنانية. نذكر منها:

- The Development of Lebanon's Financial Market (بيروت، ١٩٧٤)
- Lebanon: Agony & Peace (بيروت، ١٩٨٢).
- لبنان على المفترق (بيروت، ١٩٨٣).
- حرب الضحايا على الضحايا (بيروت، ١٩٨٨).
- محطات وطنية وقومية (بيروت، ٢٠٠٢).
- نحن والطائفية (بيروت، ٢٠٠٣).
- في زمن الشدائد لبنانيًا وعربيًا (بيروت، ٢٠٠٧).

من أهم أقواله:

- ✓ «أوَّلُ الثوابت في السياسة اللبنانية أن لا ثوابتَ فيها».
- ✓ «لا حقَّ للقوَّة أمام قوَّة الحق».
- ✓ «تعلَّمنا من التجارِب أن الحقيقة تُعمِّر، أما نصف الحقيقة فيُدمِّر».
- ✓ «العولمة لعبة متوحِّشة لا ترحم، يتبارى فيها الكبار، ولا حسابَ فيها للصغار».

توفي سليم الحص في بيروت يوم الأحد ٢١ صفر ١٤٤٦هـ، الموافق ٢٥ أغسطس (آب) ٢٠٢٤م، عن عمر ناهز الخامسة والتسعين. وبرحيله فقدت جمعيتنا وفقد الوطن العربي ليس فقط اقتصاديا وسياسيا من طراز رفيع، بل رجل دولة بامتياز. ولعل سيرته العطرة تقدم للشباب نموذجا خليقا الاحترام وقدوة حسنة جديرة بأن تحتذى. رحم الله الفقيد العزيز وجزاه على ما قدم لوطنه ولأمته وللإنسانية جمعاء.

❖ <u>جورج قرم:</u>

ولد جورج قرم عام ١٩٤٠ في الإسكندرية، التي كانت أسرته قد انتقلت إليها من لبنان واستقرت فيها منذ عدة عقود لأب لبناني وأم سورية. درس المرحلة الثانوية في مدرسة العائلة المقدسة للآباء اليسوعيين في القاهرة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧. ثم أرسله أبوه إلى سويسرا ليدرس الهندسة، ولكنه غيَّر وِجهتَه سرًّا وذهب إلى باريس ليدرسَ القانون والعلوم السياسية والاقتصادية. فدرس في جامعة باريس، وتخرَّج عام ١٩٦١ في معهد العلوم السياسية فرع الاقتصاد بتخصُّص «المالية العامة والقطاع العام». ثم حصل في نفس العام على إجازة في الاقتصاد السياسي. وبعدها حصل على إجازة القانون المدني والتجاري عام ١٩٦٢، ثم على دبلوم الدراسات العليا في القانون الدستوري عام ١٩٦٦. ونال درجة دكتوراه الدولة في القانون الدستوري بتفوُّق عام ١٩٦٩، وموضوعها «تعدُّد الأديان و أنظمة الحُكم». ونُشرت في باريس وبيروت وسرايفو باللغات الفرنسية والعربية والصربوكرواتية.

يعدّ الراحل جورج قرم من الشخصيات المؤثّرة في الثقافة العربية المعاصرة، فضلا عن كونه اقتصاديا موسوعيا. شغِل منصب وزير المالية في حكومة سليم الحص في أواخر التسعينيات، إلى جانب التدريس في جامعات لبنان والخارج. تخصّص في شؤون الشرق الأوسط، وعمل مستشاراً اقتصادياً لدى منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة.

كان جورج قرم عروبيا بامتياز. في كتابه "الفكر والسياسة في العالم العربي" (٢٠١٨)، أظهر حيوية الفكر العربي بما فيه الفكر العربي التقدمي والماركسي، سلط الضوء على شخصيات ثقافية منسية، قائلاً بحق: "تكمن المشكلة اليوم في عدم وجود ذاكرة تاريخية عند الشباب العربي، الذي يجهل تاريخه الثقافي، وتاريخه الوطني، وهذه مأساة كبرى."

تعددت أنشطة جورج قرم واهتماماته. فقد عمل وزير مالية، وخبير اقتصادي لبناني، ومفكِّر ومؤرِّخ ومختص بشؤون الشرق الأوسط ودول حوض البحر المتوسط، ومستشار لدى مؤسسات مالية، ومصرفية دَولية، ولبنانية خاصَّة، وعامَّة. وهو عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. وعندما تولى وزارة المالية في حكومة الدكتور سليم الحص عام ١٩٩٨، اعتمد برنامجًا للإصلاح المالي، ودفع متأخرات الدولة للقطاع الخاص، ونجح في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض مستوى الفوائد، ووضع قانون الضريبة على القيمة المضافة. وُصف قرم بأنه أحد أنقى السياسيين الذين عرفهم لبنان. وبعد تركه الوِزارة عاد للتدريس الجامعي.

عمل أستاذًا محاضرًا في الجامعة اليسوعية ببيروت من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢، درَّس القانون الدستوري، والفكر السياسي العربي المعاصر، والظاهرة القومية في العالم الثالث. وفي الجامعة اللبنانية ببيروت من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥، وكان مشرفًا على دبلوم الدراسات العليا في سوسيولوجيا التنمية، مع تدريس هذه المادَّة. وعمل أيضًا في الجامعة الأمريكية ببيروت من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، ودرَّس فيها التاريخ الاقتصادي والأسواق المالية.

كان هناك عدة محطَّات ومنعطفات أثَّرت في تكوين أفكار ومعتقدات جورج قرم. فجاء مولده في الإسكندرية التي كانت وقتها مدينة كوزموبوليتانية بامتياز، بل أهم مدن البحر الأبيض المتوسط. وتعلَّم في مدارس الآباء اليسوعيين. وكان في الثانية عشرة حين اندلعت ثورة يوليو، وتأثَّر بخطاب جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر.

وكانت صدمة كبيرة له أن يرى طائرات فرنسا، بلد الحرية والأنوار بحسب ما تعلَّمه في المدرسة، تدك أحياء القاهرة. فتضعضعت صورة فرنسا في ذهنه، بل إن كلُّ ما تعلَّمه عنها انهار في لحظة واحدة. ودفعته التجربة الناصرية إلى الانكباب على التراث العربي، فأُعجِب بأحمد أمين، وطه حسين، وعلي عبد الرازق، وأحمد فارس الشدياق. وأصبح التلميذ ألذى كان يهيَّأ لمصير فرانكفوني ابنًا للنهضة العربية في مصادرها التنويرية.

اعترف قرم أن معايشته للتجربة الناصرية هي مُلهِمته لوضع كتابه الشهير «انفجار المشرق العربي». وقد فتح له امتزاجُ التنوير النهضوي العربي مع التحصيل الفرنسي، آفاقاً فكرية واسعة ومتنوّعة. وكان لشخصين أثرٌ مباشر في انفتاحه على العروبة، هما الأب يواكيم مبارك الذي صار صديقًا له، وعبد المالك تمام، رئيس البنك الوطني الجزائري في الستينيات، حين كان قرم مديراً لمكتبهم في بيروت. وقد كان محظوظًا لأنه درس في باريس أواخر الخمسينيات، وكانت الجامعة حينئذ موحَّدة يتعايش فيها اليمين واليسار.

عمله خبيرًا ماليًّا ووزيرًا وأستاذًا جامعيًّا، لم يشغله عن الانخراط في قضايا الفكر والكتابة فيها وفي قضايا السياسة والثقافة الراهنة. وكان معارضًا لإعمار وسط بيروت بالطريقة التي اتبعتها شركة «سوليدير». وكان ضمن كوكبة من الأسماء النزيهة التي أعدَّت دراسةً شهيرة بعنوان «إعمار بيروت والفرصة الضائعة: وسط بيروت التجاري والشركة العقارية» عام ١٩٩٢.

شغل جورج قرم عضوية العديد من الجمعيات، منها:

- عضو في منتدى الفكر العربي بعمَّان.
- عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة.
- عضو مؤسس وعضو في اللجنة الاستشارية لمنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا وإيران ERF بالقاهرة.
- عضو المجلس العلمي لمركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر CERMOC (باريس، بيروت، عمَّان).
- عضو سابق في اللجنة العلمية الاستشارية للمعهد الجامعي للدراسات التنموية، جامعة جنيف.
- عضو مؤسس لحركة المواطن اللبناني، بيروت- باريس.
- عضو سابق في مجلس إدارة «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» ببيروت.

كما ألف جورج قرم العديد من الكتب، نذكر منها:

١- الاقتصاد العربي أمام التحدِّي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٧.

٢- التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠. صدر أيضاً باللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية.

٣- شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، صدر في باريس عام ٢٠٠٢ وترجم إلى اللغة الإيطالية والإسبانية والتركية والكتلانية والبرتغالية والألمانية والعربية، دار الساقي، بيروت.

٤- المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين، صدر باللغة الفرنسية عام ٢٠٠٦، ونال عنه جائزة «فينيكس Prix « Phoenix، وترجم إلى اللغة التركية، الإسبانية، البولونية والعربية.

٥- الفكر والسياسة في العالم العربي، السياقات السياسية والإشكاليات من القرن التاسع عشر حتى القرن الواحد والعشرين، (ترجمة رلى ذبيان) دار الفارابي، ٢٠١٨.

❖ **الدكتور فؤاد بسيسو:**

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو (١٩٤٣-٢٠٢٤) ولد في مدينة يافا في ٢٩ ابريل ١٩٤٣، وهُاجر مع عائلته لقطاع غزة بسبب نكبة عام ١٩٤٨، و أنهى المرحلة الأساسية والثانوية في قطاع غزة. ثم سافر إلى مصر والتحق بجامعة الإسكندرية كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية وعاش في الأردن. وتوفى في تركيا يوم الإثنين ٢٩ نيسان ٢٠٢٤ عن عمر ناهز ٨١ عاما.

وهو باحث و اقتصادي فلسطيني، كان أول محافظ لسلطة النقد الفلسطينية عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢. وكان المستشار الاقتصادي للرئيس ياسر عرفات. مؤسس مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الاستراتيجية خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢٤). بدأ حياته العملية باحثا اقتصاديا في البنك المركزي الأردني خلال (١٩٦٨ - ١٩٧٣)، ثم تولى رئاسة قسم الاقتصاد الفلسطيني والعربي والإسرائيلي. وهو اقتصادي فلسطيني بارز، حصل على خبرته الاقتصادية والمالية الغنية التي توفرت لديه من خلال مشاركته في العمل الاقتصادي والمالي، والنقدي الفلسطيني، والإقليمي، والدولي.

حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة الإسكندرية، ثم حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من نفس الجامعة عام ١٩٧١م. وحصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الاجتماعية (الاقتصاد الدولي) من جامعة ديرهام البريطانية عام ١٩٨٢م. بدأ حياته العملية في البنك المركزي الأردني، حيث عمل باحثاً اقتصادياً، ثم أصبح رئيس قسم الاقتصاد الفلسطيني والعربي والإسرائيلي حتى عام ١٩٧٣. وعمل مديراً لمكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني التابع للأمم المتحدة خلال الفترة من (١٩٨٩ -١٩٩٣)، ثم مستشاراً إقليمياً في قضايا التنمية وسياساتها. وقدم خلال عمله العديد من الخدمات الاستشارية للدول العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا). وترأس أثناء وجوده في الإسكوا فريق العمل المكلف ببحث مشاريع التنمية في فلسطين خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٩). وأشرف على تأسيس الجهاز المصرفي والمالي للجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة.

وتولى هذا الجهاز الإشراف العام على صندوق دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل الذي أنشأته القمة العربية في بغداد ١٩٧٨. وتولى من خلال مسؤولياته الإشراف على تمويل أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإدارة استثمارات أرصدة صندوق الدعم بالتعاون مع المؤسسات المصرفية المحلية والعربية والدولية. عمل مستشاراً اقتصادياً لحكومة سلطنة عُمان وساهم في إنجاز العديد من المهام الإنمائية، كما ساهم في تأسيس بنك تنمية عُمان، وشركة عُمان للتعدين، وصندوق تشجيع الصيادين.

شغل منصب مستشار اقتصادي بارزًا للرئيس الراحل ياسر عرفات، كما عمل ناشرًا وباحثًا اقتصاديًا متخصصاً في الاقتصاد الدولي، و اقتصاديات السعادة. حمل الراحل قضية فلسطين في قلبه وعقله ووجدانه، وسعى إلى خدمتها بعلمه. كما انبرى للدفاع عن القدس والمقاومة وحقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني من خلال عضويته في الأمانة العامة لفلسطيني الخارج، ومشاركته في تأسيس المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج.

ملحوظة: يُشيد الكاتب بالمساعدة المشكورة التي تلقّاها من الدكتور محمد الزيني في تجميع مادة هذا المقال. لكن الأخير لا يُسأَل عن الآراء الواردة فيه.

كان أستاذًا محاضرًا في الاقتصاد والعلوم المصرفية والتمويل في العديد من الجامعات العربية خلال السنوات (٢٠٠٢ – ٢٠١٢)، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، وعضواً في العديد من المؤسسات ومراكز الدراسات في جامعة دير هام، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة.

للدكتور بسيسو العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المنشورة، منها: مجلدان ضمن الموسوعة الفلسطينية المتخصصة، هما: "التاريخ الاقتصادي لفلسطين في فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠. ١٩٤٨)"، بيروت، ١٩٨٩، و"المقاطعة العربية لإسرائيل و انعكاساتها الاقتصادية"، بيروت، ١٩٨٩.

وكتاب "الاقتصاد الإسرائيلي بين دو افع الحرب والسلام"، عمان، ١٩٨٤.

كما تمتع بعضوية عدد من المؤسسات والجمعيات، منها:

- مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية سابقا.
- مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية – جامعة ديرهام، المملكة المتحدة.
- عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالسعادة الإنسانية (ISQOLS).

من أبحاثه:

١. نحو نهج إنساني جديد للاقتصاد والمصارف والتمويل، ٢٠١٧.
٢. دور البنوك المركزية في تشكيل مستقبل المصارف الإسلامية، أغسطس ٢٠١٤.
٣. الدور المتطور للمصارف والتمويل الإسلامي: من المنظور المحلي إلى العالمي، إيميرالد جروب للنشر، ٢٠١٤.
٤. محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠١٠، بالعربية.
٥. الاقتصاد الإسرائيلي بين الحرب والسلام، دار الجليل، ١٩٨٤.

النشرة الخبرية

- عَقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثامن عشر بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد تحت عنوان " **مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة** "، وذلك بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، والمعهد العربي للتخطيط، وذلك بمدينة الرباط خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٢٤.

- التقي الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالأستاذ / أحمد أبو الغيط– الأمين العام لجامعة الدول العربية، وضم وفد الجمعية في اللقاء الأستاذ الدكتور / أشرف العربي – الأمين العام للجمعية، وكل من الأستاذ الدكتور / خالد حنفي-، والأستاذة الدكتورة / سارة الجزار - من مجلس إدارة الجمعية، وحضر اللقاء السفير حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

- نظمت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المحاضرة العامة الأولى من الموسم الثقافي للجمعية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بعنوان "تحدّيات التنمية في الدول العربية"، تحدّث فيها الأستاذ الدكتور / خالد أبو اسماعيل – خبير اقتصادي أول بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وذلك يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٤ افتراضيا عبر منصة زووم.

- تم اختيار الأستاذة الدكتورة / نجلاء أنور الأهواني – عضو مجلس إدارة الجمعية، والأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ووزيرة التعاون الدولي الأسبق عضواً بلجنة قطاعات التعليم الجامعي برئاسة الأمين الأعلى لمجلس الجامعات.

- استقبل الدكتور /أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدكتور /أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، والدكتورة / جيهان صالح مستشار رئيس مجلس الوزراء، وذلك في ضوء تنظيم «مركز المعلومات» لورشة عمل عن ورقة سياسات جديدة بعنوان «الأطفال خارج المدرسة في مصر : التحديات والفرص لإعادة الالتحاق»، أعدها الدكتور أشرف العربي بالتعاون مع باحثي المركز و«اليونيسف»، في إطار التعاون بين الجهتين، وقد نُوقشت أبعاد الدراسة وأبرز التوصيات والمقترحات التي أسفرت عنها.

- أفادت الدكتورة/ نهال المغربل- أمين الصندوق للجمعية عضو مجلس الشيوخ ومدير برنامج السياسات والحوكمة الحضرية بالأمم المتحدة سابقا، بأن مشروع «تخطيط وتطوير المنطقة المحيطة بالأهرامات والمتحف المصري الكبير» يتماشى ويتوافق مع الالتزامات الدولية لمصر والمتمثلة في «الأهداف الأممية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠»، و«الخطة الحضرية الجديدة حتى عام ٢٠٣٦». كما يمكن اعتبار هذا المشروع الهام أحد المشروعات التي تتضمنها «خطة إفريقيا ٢٠٦٣» والتي تمثل إطارًا إقليميًا للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة في القارة.

أهم الروابط

- فعاليات المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية.
- مجلة بحوث اقتصادية عربية.
- طلب الانضمام لعضوية الجمعية (English) (العربية)
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني

تقرير مختصر حول المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول

"مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة"

٢٨-٢٩ نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٢٤

معد التقرير: الدكتور/ مغاوري شلبي
المدير التنفيذي للجمعية

أولاً: نبذة عن المؤتمر العلمي للجمعية

تعقد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمراً علمياً سنوياً في إحدى الدول العربية، يشارك فيه نخبة من كبار الاقتصاديين والخبراء من مختلف الأقطار العربية من أعضاء الجمعية ومن خارجها، لمناقشة موضوع أو أكثر من الموضوعات المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك من خلال عدد من الأبحاث والأوراق العلمية المحكّمة وأوراق السياسات يتم طرحها ومناقشتها في جلسات وورش عمل على مدى يومين كاملين.

وفي هذا الإطار، عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثامن عشر تحت عنوان "مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة"، والذي تم عقده بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وذلك بمقر المركز بجامعة محمد السادس، بمدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤.

وقد تضمّن المؤتمر العلمي للجمعية ست جلسات عمل على مدى يومين، شارك فيها أكثر من مائة من كبار الاقتصاديين والخبراء العرب، وتم خلالها استعراض ومناقشة عدد من الأوراق العلمية التي ناقشت الموضوعات التالية: الآثار الاقتصادية للصراعات المسلحة في الوطن العربي، ورأس المال البشري والتنوّع الاقتصادي، والذكاء الاصطناعي والتوظيف، والتنمية المالية والتنوّع الاقتصادي، وتأثير تحول الطاقة على السكان والأطفال العرب، والمربكات والطريق إلى الصلابة والصمود، ومشاركة المرأة في سوق العمل، والتكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، والوطن العربي بين مطرقة المربكات وسندان السياسات.

كما تم خلال المؤتمر إطلاق الإصدار الثامن لتقرير التنمية العربية لعام ٢٠٢٤، والذي تعدّه الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة تحت عنوان **"دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية"**.

وفي ختام أعمال المؤتمر، تم عقد جلسة نقاشية ركزت على عدة قضايا أهمها: محرّكات وممكّنات العقد المقبل في الدول العربية، وأزمة الديون في الدول العربية، ومستقبل التكامل والتجارة البينية بين الدول العربية، والخروج من المآزق والتغلب على التحديات من أجل الانفتاح على الإصلاحات في الوطن العربي، والسياسات المقترحة للدول العربية، للتعامل مع المعروف وغير المعروف من مربكات التنمية خلال السنوات القادمة.

ثانياً: أهم نتائج وتوصيات المؤتمر العلمي الثامن عشر:

- ضرورة التنبه لأن المنطقة العربية ستكون أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية، ومن ثم تظهر أهمية قيام جامعة الدول العربية بدور بارز –بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية- في العمل على وقف الصراعات المسلحة والحروب الدائرة في المنطقة والمؤثرة عليها، لأن النزاع المسلح كأحد المتغيرات الجيوسياسية له تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية للدولة التي يجري فيها، وكذلك الدول المجاورة.

- ضرورة إعطاء دفعة قوية لتفعيل التكامل العربي، حيث تمثل المُربِكات الحالية أحد الحوافز نحو دفع هذا التكامل، وتكوين كيان اقتصادي عربي موحد في مواجهة الإقليمية الجديدة والحمائية المتزايدة، والتعويل على الدور المأمول لجامعة الدول العربية في حفز العمل نحو تحقيق التكامل العربي.
- التأكيد على أهمية الجهود التي تبذلها الدول العربية المصدرة للنفط لتنويع اقتصاداتها، مع الحفاظ على وتيرة الإصلاحات وتسريعها، وضرورة تبني سياسات تشجع على تنمية القطاعات غير النفطية مثل الاقتصاد الرقمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والصناعات التحويلية، لضمان استدامة النمو الاقتصادي، ورفع قدرة الاقتصادات العربية على الصمود.
- حاجة الدول العربية إلى تطوير منظومة التعليم بشكل يتناسب مع التطورات التي يشهدها سوق العمل في إطار الثورة الصناعية الرابعة، خاصة أن رأس المال البشري يعتبر عنصراً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي في الأمد البعيد، وضرورة مواكبة متطلبات نظم تقييمات التعلم الدولية للتأكد من أنها تساعدها على قياس التقدم الكلي في التعلم وفقاً للمعايير الدولية، مع توفير نقاط للمقارنة مع البلدان الأخرى ذات التجارب الناجحة.
- في ضوء أن مستقبل أسواق العمل في الدول العربية سيعتمد بشكل أكبر على الوظائف ذات المهارات العالية والوظائف المرتبطة بالعلوم والابتكار والتكنولوجيا، فإن الدول العربية في حاجة إلى توجيه تحولها الهيكلي نحو القطاعات عالية الإنتاجية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة والتي تعتمد على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، لتعزيز إنتاجيتها وقدرتها على توفير فرص عمل منتج ولائق.
- ضرورة تبني الدول العربية برامج لرفع المهارات وإعادة التأهيل للقوى العاملة الحالية والمستقبلية لضمان اكتسابهم المهارات اللازمة التي تعكس واقع سوق العمل وتضمن قابلية توظيفهم في وظائف عالية الجودة.
- ضرورة دراسة شبكة الترتيبات التجارية العربية القائمة، سواء بين الأقطار العربية أو مع أطراف خارج الوطن العربي، لمعرفة هل أدت هذه الاتفاقات إلى تعزيز التجارة بين الأقطار العربية، أم أنها ساهمت في تحويل التجارة، أو انحراف التجارة، ومن ثم تبني السياسات اللازمة لتحفيز التجارة البينية بشكل فعال.
- تحفيز التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول العربية لتبادل أفضل الممارسات والخبرات والموارد في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات، والعمل على توحيد الأساليب والتعريفات الإحصائية، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات وبرامج المساعدة الفنية التي تقودها المنظمات الإقليمية مثل الإسكوا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها.
- في ظل تنقل الاقتصادات العربية عبر مشهد معقد من المربكات، يمكن لها أن تستعد بشكل أفضل لكل من المعروف والمجهول من المربكات، من خلال تبني نهج متعدد الأوجه يعزز المرونة من خلال التنويع الاقتصادي، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي القوية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعّالة.
- ضرورة تعزيز إدماج المرأة العربية في الاقتصاد من خلال تحسين وصول الفتيات إلى التعليم، وتطوير خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وتوفير فرص العمل الرسمية في المناطق الريفية ودعم التعاونيات النسائية، حيث إن تمكين المرأة اقتصادياً ليس مسألة عدالة اجتماعية فحسب، بل إنه أيضا استراتيجية رئيسية للتنمية المستدامة والشاملة.
- ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية، وتوجيه الموارد إليها بشكل فاعل، حيث يعتبر القطاع الزراعي الضامن الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، والمصدر الأساسي للمدخلات الإنتاجية في قطاع التصنيع.

- إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجاً للتنمية، بدلًا من توجيهها نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية.
- يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي منظومة متكاملة من السياسات، التي تتناول عدة جوانب مترابطة، مثل التنمية البشرية، والتكامل المالي، والتحول الطاقي، وأن النجاح في تحقيق نتائج مستدامة في أي مجال من هذه المجالات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحقق التكامل بين هذه العناصر الثلاثة بشكل فعّال.
- أهمية الابتعاد عن تقييد التجارة والاجراءات غير الجمركية لأنها تؤدي إلى تشوهات وتركيز المزايا والقوة التنافسية في أيدي فئة قليلة من الشركات، مع إعطاء الأولوية لتشجيع التكامل التجاري بين الدول العربية لخفض التبعية للعالم الخارجي، مع مراعاة ألا يؤدي ذلك لتكوين تجمعات سياسية متفرقة.
- أن التغيرات في الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الطاقة، إلى جانب تسارع التطورات التكنولوجية، تفرض على الدول العربية إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، وتتطلب تبني استراتيجيات طويلة الأمد بهدف بناء اقتصادات متنوعة ومستدامة، قادرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، وتلبية تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- ضرورة سرعة التعامل مع أزمة المديونية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

ملحوظة: متوفر لدى سكرتارية الجمعية ملخص أكثر تفصيلاً لفعاليات وتوصيات المؤتمر، ويمكن مشاهدة فعاليات المؤتمر كاملة على الرابط التالي:

- فعاليات المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية.

مدونة الجمعية

قراءة في كتاب " تجارب ومحطات"

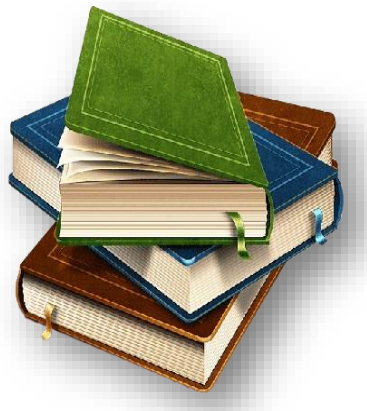

كتاب صُدر حديثاً لعضو مجلس إدارة الجمعية

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد محفوظ الزقلعي

عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

يتلخص الهدف من هذا الكتاب في نقل الخبرات بين الأجيال ليتوارث الناس تجاربهم وخبراتهم ومو اقفهم وآرائهم الإيجابية، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام: الأول عن ذكريات الصبا والشباب، والثاني عن ذكريات العمل في كل من وزارة الاقتصاد في ليبيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، والثالث خصص للصورذات العلاقة بالجزئين السابقين.

❖ الصبا والشباب:

هنا أشار الكتاب إلى القرية التي ولد فيها المؤلف، وإلى مرض ووفاة والده في سن صغيرة رحمه الله (٤٣ سنة)، وكان الكاتب آنذاك في السنة الأولى الابتدائية، وأشار أيضا إلى دور والدته رحمها الله وخصالها المميزة الفريدة، وإيمانها القوى بالله وصبرها وتفاؤلها وكرمها الدائمين، ودورها الإيجابي في زواج الكاتب المبكر والذي لم يخطط له.

ويستعرض الكاتب مسيرته في التعليم وكيف أنه كان طالبا مجتهدا متفوقا في دراسته، وذكر بعضا من وقائع الصبا التي لا ينساها، وعددا من أساتذته في الجامعة منهم: الدكاترة شمس الدين الوكيل أستاذ القانون، صلاح الدين الصيرفي أستاذ الاقتصاد، محمد عجمية أستاذ الاقتصاد رحمهم الله جميعا.

ومنذ الدراسة الاعدادية تعرف الكاتب على "شلة الرياضة والثقافة"، وهم مجموعة الأصدقاء الذين رافقوا فترة الصبا والشباب مع أحاديثهم ورحلاتهم المتنوعة. ومن أهم التجارب تلك الفترة العصيبة التي مر بها الكاتب نتيجة الأفكار والأسئلة الميتافيزيقية الصعبة التي انهالت مرة واحدة على شاب صغير غير مسلح ثقافيا ودينيا بما يكفي، وذكر دور كل من الشيخ والصديق اللذان أخذا بيده للإجابة على الأفكار الميتافيزيقية ليتمكن من عبور تلك الفترة بآمن، وكان من نتيجتها زيادة القرب إلى الله عز وجل.
ولما كان لجد الكاتب لوالده رحمه الله خصوصية الجهاد ضد الاحتلال الايطالي البغيض ولزمن طويل، ثم الهجرة إلى مصر أواخر عقد العشرينيات من القرن الماضي، استعرض الكتاب مراحل جهاده والنضال الليبي، وجده له أبيات مؤثرة من الشعر قالها عند مغادرته ليبيا متجها إلى مصر عبر الصحراء نقتبس منها بعض الأبيات التالية:

تركنا كل مرتخص وغال ونعم قد ألفناها تماما
وشعبكم يكالب في حقوق له حتما وإن كانت عظاما
فإن جاد الزمان بها رجعنا وإلا بلغ الوطن السلاما

واختتم هذا الجزء بأهم محطات الصبا والشباب في رأي الكاتب.

❖ وزارة الاقتصاد بطرابلس:

يتضمن الكتاب ذكريات الكاتب مع بعض الوزراء الذين عمل معهم منهم الأساتذة: أحمد نجم، علة عتيقة، جادالله الطلحي، أبوبكر الشريف، أبوزيد دوردة، موسي أبوفريوة، رحم الله من توفى منهم وأطال عمر من تبقي منهم. ولأنه كان من المجتهدين في العمل، وكالعادة، فإن عبئ العمل عليه كان كبيرا مع رفض بعض الفرص التي سنحت له للعمل خارج الوزارة. وتقلد الكاتب عدة مناصب خلال عمله في الوزارة منها كبير الباحثين، ومدير عام الائتمان والتأمين، ومدير عام الشؤون الاقتصادية. وكلف في مراحل تليب وتأميم عدد من المصارف والشركات بإدارتها منها مصرف الأمة وشركة المختار للتأمين وشركة النهضة للتسويق(المرسيدس)، وسمى هذا الفصل في الكتاب "كرجال المطافئ" لأنه كان يطلب ويكلف على وجه الاستعجال وبعد إتمام المهمة واجتياز المراحل الانتقالية الصعبة يتم تشكيل مجالس إدارة من أناس آخرين.

وتولي الكاتب عددا من عضويات مجالس الإدارة لشركات خارجية وداخلية مثل شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين بدمشق، والشركة القابضة الليبية الغانية بأكرا، ومصرف الجمهورية بطرابلس وغيرها. وكان مهما استعراض ما شارك به الكاتب من دراسات وأبحاث اقتصادية في قضايا متعددة ولجان متخصصة، وشارك أيضا بفاعلية في أهم قضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة مع المجلس الاقتصادي العربي، وفي إقرار اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري العربي، والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستعرض الكتاب المهام المتعددة التي قام بها الكاتب في الدول الأخرى وأبرز حكاياتها وأهم وقائعها، واختتم هذا الجزء بأهم محطات وزارة الاقتصاد في ليبيا في رأي الكاتب.

❖ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

استعرض الكاتب قصة التحاقه بالصندوق العربي وأهم ما قام به من مهام بما في ذلك المهمة ذات الطابع الخاص (مشروع توشكي في مصر)، وكان أول بحثين أعدهما للصندوق العربي الأول عن "دور الصندوق العربي في تمويل المشروعات المشتركة"، والثاني عن" الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية والدول النامية الأخرى" والبحث الأخير قدمه الكاتب في ندوة عقدت في جامعة بنغازي في نوفمبر ١٩٨٤. ثم استعرض الكتاب تقييم المشاريع والمعونات الفنية التي قام بها الكاتب في كل من: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الأردن، لبنان، السودان، اليمن، البحرين، وجيبوتي عبر فترة طويلة من الزمن.

ومن المهام التي استمرت طيلة فترة عمل الكاتب في الصندوق العربي ولمدة تزيد عن ثلاثة عقود هي المشاركة في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتحرير الفصول التي يساهم بها الصندوق العربي في التقرير وهي التطورات الاقتصادية والاجتماعية، قطاع الزراعة والمياه، القطاع الصناعي، والعون الانمائي العربي، ويتناوب الصندوق العربي مع صندوق النقد العربي في إعداد فصل محور التقرير سنويا. وأشار الكتاب إلى عضوية الكاتب في مجلس إدارة برنامج تمويل التجارة العربية التي استمرت ٢١ سنة ممثلا لمساهمات الصندوق العربي والمؤسسات المالية في البرنامج.

وشمل الكتاب فصلا خاصا عن الأستاذ عبد الطيف يوسف الحمد لأنه تولى إدارة الصندوق العربي لمدة طويلة تزيد عن ٣٥ سنة، ولما تميز به من رؤيا ثاقبة وإنمائية، وكونه إنساني لدرجة كبيرة تجلت في مواقفه إبان فترة غزو الكويت وفي معاملته للعاملين الذين

أصيبوا بأمراض عضال خلال عملهم في الصندوق العربي. وعند قرب انتهاء مهام الأستاذ الحمد في إدارة الصندوق العربي قدم الكاتب له ورقة في يوليو ٢٠٢٠ بعنوان "نحو مزيد من النجاح واستمرارية الصندوق العربي"

ويلخص هذا البحث أهم المقترحات التي يسير عليها الصندوق في الفترات القادمة ومنها:

١. القواعد التي من الضروري الإبقاء والمحافظة عليها والاستمرار في تطبيقها.
٢. أهمية مجموعة التنسيق وخاصة للتمويل المشترك.
٣. إعادة النظر في دور المعونات والتركيز على المعونات الإنمائية والتوسع في دعم التدريب.
٤. تطوير موارد الصندوق ووسائل ذلك بزيادة رأس المال، والتسهيلات المصرفية، والاقتراض طويل الأجل. واقترحت الورقة إيجاد نافذة إضافية جديدة بشروط إقراض مختلفة عما يقوم به الصندوق لتمويل مشاريع ترغب الدول العربية في تمويلها وتكون ذات جدوى وبشروط وضوابط محددة، وزيادة فاعلية تدفقات المساعدات الانمائية.

ومن أهم ما جاء في الكتاب مساهمات الكاتب في ليبيا، خلال عمله في الصندوق العربي، بتقديم بحث بعنوان "تمويل المشاريع الصغيرة آلية لمكافحة الفقروالبطالة" قدم في ندوة عقدها المعهد الوطني للإدارة في ليبيا في بداية مارس ١٩٩٩. وكذلك قدم مذكرة لوزارة الاقتصاد الليبية عن إدارة الدين الخارجي ومن أهم التوصيات التي جاءت بها: الاقتراض للضرورة، الاقتراض لغايات إنتاجية إنمائية، ضرورة دراسة الجهة المقترضة ماليا واداريا للتأكد من قدرتها على سداد القرض وإدارة المشروع، وتحديد الأولويات بضو ابط موضوعية. وتضمن الكتاب أيضا بحثا بعنوان "نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الليبي -رؤية تنموية" وكذلك الرأي في مشروع خطة عمل جهاز تنفيذ مشروعات الاسكان والمر افق. واختتم هذا الجزء بأهم محطات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في رأي الكاتب.

اقتصاد (دولة عربية)

الاقتصاد الليبي

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد الزقلعي
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الاقتصاد الليبي هو أحد الاقتصادات النامية، التي تسعى للنمو والتقدم وتكافح المعوقات المتعددة الخارجية والداخلية في سبيل ذلك، وقد حبا الله ليبيا بموارد جيدة عامة، إذ بلغ عدد سكانها عام ٢٠٢٣ حوالي ٧٢٤٦ ألف نسمة، وبلغ معدل نمو السكان عامي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١,٧٪ سنويا، وتبلغ مساحتها نحو ١٧٥٩٥٠٠ كيلومتر مربع، وتبلغ الكثافة السكانية بها حوالي ٤ شخص/ كم٢، ويعد هيكل السكان بها هيكلاً فتياً إذ تبلغ الفئة النشطة ١٥-٦٥ سنة نحو ثلثي السكان (٦٧٪) والفئة أقل من ١٥ سنة ٢٨٪ والأكثر من ٦٥ سنة ٥٪ من السكان. وبها ثروات أهمها النفط والغاز والأراضي الزراعية وشاطئ بحري يمتد لما يقرب من ألفي كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الآثار والمدن التاريخية والصحاري.

❖ الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية عام ٢٠٢٣ نحو ٥٩٠٦٦ مليون دولار أمريكي، ويلعب إنتاج النفط دوراً هاماً ومؤثراً في الناتج المحلي الاجمالي يزيد بزيادته وينقص بنقصه، وبتحليل أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ (لأن أرقام عام ٢٠٢٣ أولية) سنجد أن الصناعات الاستخراجية تمثل ٤٤,٩١٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويتضح من هيكل الناتج المحلي الاجمالي: أن الزراعة تمثل ١,٤٪ والصناعة التحويلية ١,٧٪ وقطاع التشييد ٢,٢٪ والكهرباء والماء ٠,٨٪، وبذلك تبلغ حصة القطاعات الإنتاجية نحو ٥١٪، وحصة قطاعات الخدمات الإنتاجية التي تشمل التجارة والفنادق والمصارف والتأمين والتمويل نحو ١٠,٣٪، أما الخدمات الاجتماعية والتي معظمها الخدمات الحكومية فتمثل ٣٨,٧٪ من الناتج.

وتوضح أرقام الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ أن الاستهلاك النهائي بلغ نحو٥٢,٦٪ من الإنفاق على الناتج، يمثل الاستهلاك العائلي ٧٨,١٪ منه (٤١,١٪ من الناتج)، بينما لم يتجاوز الاستثمار الإجمالي ١,١٪ تقريبا مما يظهر حالة تعثر التنمية والاستثمار الجديد بسبب عدم الاستقرار. وتمثل فجوة الموارد أي زيادة الصادرات عن الواردات بنسبة ٤٦,٣٪ من الإنفاق على الناتج.

❖ قطاعي الزراعة والصناعة:

نظهر أرقام القطاع بعض التراجع المقلق، فالسكان الريفيون يقل عددهم، إذ كان عددهم عام ٢٠٢٠ نحو ١٣٣٣ ألف نسمة وفي عام ٢٠٢٣ نحو ١٢٦٨ ألف نسمة، كما أن متوسط نصيب العامل الزراعي قد تناقص خلال ذات الفترة من ٨٩٧ دولار للفرد عام ٢٠٢٠ إلى ٨٦٣ للفرد عام٢٠٢٣، ولا يتناسب إنتاج الأسماك مع طول الشواطئ الليبية، كما تبينه الأرقام في الجدول التالي.

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٢
السكان الريفيون (ألف نسمة)	١٣٣٣	١٢٨٢	١٢٧٥	١٢٦٨
نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي (بالدولار)	٨٩٧	٨٦٦	٨٦٠	٨٦٣
إنتاج الأسماك (ألف طن)	٣١,٦٤	٣١,٩٦	٣٢,٨٢	٣٣,٦٠

بلغت القيمة الاجمالية لناتج الصناعة الاستخراجية (القيمة المضافة) نحو٢٦٥٣٢مليون دولار عام ٢٠٢٢ ونحو ٢٧٢٧٢ مليون دولار عام ٢٠٢٣، وبنسبة٤٤٪ و٤٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. بينما بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العامين المذكورين على التوالي ١٠٠٠مليون دولار و١١٢٢مليون دولار وبنسبة ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كلا العامين. وبذلك بلغ الناتج في العامين المذكورين للقطاع الصناعي ككل نحو ٢٧,٥مليار دولار و٢٨,٤ مليار دولار، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٤٦,٦٪ و٤٨,١٪ على التوالي.

وكما سبقت الاشارة إلى هيمنة قطاع استخراج النفط على قطاع الصناعة، ولعل الأرقام السابقة تبين ذلك. وتبلغ احتياطيات النفط في ليبيا نحو ٤٨,٤ مليار برميل واحتياطيات الغاز الطبيعي حوالي ١٥٠٥ مليار م٣. وتبلغ إجمالي طاقات التكرير المتوافرة في ليبيا ٣٨٠ ألف برميل يوميا من خلال ٥ مصافي، ولا تكفي هذه الطاقات حاجات الاستهلاك المحلي التي يتم استكمال تغطيتها بالاستيراد من الخارج. وبلغ متوسط صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي في ليبيا عام ٢٠٢٣ نحو ١,٢مليون برميل /يوم للنفط، وحوالي ١٢,٦ مليار م٣ للغاز. (لاحظ أن أرقام عام ٢٠٢٠ منخفضة بسبب آثار الحرب الداخلية).

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	٩٤٣٢,٨	٢٠,٧٢٦,٦	٢٦٥٣١,٨	٢٧٢٧١,٨
القيمة المضافة للصناعات التحويلية	١٦٢٧,٠	٩٧٢,٠	١٠٠٠,٠	١١٢٢,٠
إجمالي ناتج قطاع الصناعة	١١٠٥٩,٨	٢١٦٩٨,٦	٢٧٥٣١,٨	٢٨٣٩٣,٨
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	١٨	٤٨	٤٦,٦	٤٨,١

❖ قوة العمل:

بلغ عدد العاملين عام ٢٠٢٣ نحو ٢,٤ مليون مشتغل، وبلغ معدل نمو قوة العمل خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠٢٢ حوالي ١,٦٪، وبلغت حصة النساء في قوة العمل نحو ٣٤,٢٪ في السنة المذكورة. أما توزيع العاملين قطاعياً فتظهر ضعف قطاع الانتاج، فبلغت نسبة العمالة في قطاع الزراعة ١٦٪، وفي قطاع الصناعة حوالي ١٩,٣٪، وقطاع الخدمات ٦٤,٧٪. وترتفع نسبة البطالة في ليبيا إذ تظهر المؤشرات أن تلك النسبة بلغت ١٨,٥٪ عام ٢٠٢٣، بينما متوسطها عربيا (١٠,٩٪)، ويرتفع عدد العاطلين في ليبيا ومعظمهم من طالبي العمل لأول مرة (٩٨٪) بسبب سوء إدارة الاقتصاد وضعف التنمية والاستثمار وحالة عدم الاستقرار في البلاد التي طالت زمنيا إضافة إلى ضعف الحوكمة.

❖ أهم المؤشرات الصحية والتعليمية:

بلغت نسبة الانفاق على الصحة العامة من الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥٪ عام ٢٠٢١ وحوالي ٤,٣٪ عام ٢٠٢٢، ويتوزع الانفاق بين القطاع الصحي العام بنسبة ٧٠,٣٪ والقطاع الصحي الخاص بنسبة ٢٩,٧٪. وترتفع نسبة من يحصلون على خدمات صحية إلى نحو ٩٨٪من السكان، ويحصل معظم السكان على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم. ويبلغ عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة نحو ٢١٠ طبيب، وعدد الممرضات لنفس العدد من المواطنين حوالي ٦٥٠ ممرضة، ومتوسط عدد السكان لكل سرير ٣١٨ مواطن، ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة للمواطن نحو ٧٢,٢ سنة.

وتبلغ معدلات القيد الاجمالي في المؤسسات التعليمية عام ٢٠٢٢ في المرحلة الأولي نحو ١١٤، وفي المرحلة الوسطي٩٣,٥، وفي المرحلة العليا من التعليم ٥٠,٣، ومتوسط سنوات الدراسة ١٤ سنة. ويبلغ متوسط الانفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومي حوالي ٣,٣٪عام ٢٠٢٢، بينما يبلغ معدل الأمية العام نحو ٩٪، وهو مؤشر في انخفاض على مر الزمن بما في ذلك ارتفاع نسبة الأمية بين الاناث عنها في الذكور.

❖ المالية العامة والمصارف:

بلغ إجمالي الايرادات العامة عام ٢٠٢٢ نحو ٢٧٨٢١ مليون دولار، ويقدر في عام ٢٠٢٣ بحوالي ٢٦١٢٣ مليون دولار، وبنسبة ٥١,٢٪ و٤٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وبلغت نسبة الايرادات النفطية من هذه الايرادات نحو ٩٧,١ و٩٦,٨ على التوالي. وبلغت الايرادات الضريبية نحو٧٩٥ مليون دولار عام ٢٠٢٢ و٨٣٦ مليون دولار عام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢,٩٪و٣,٢٪ من الايرادات العامة على التوالي.

(مليون دولار)

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الايرادات العامة والمنح	١٦٢٩٩	٢٣٤١٩	٢٧٨٢١	٢٦١٢٣
النسبة من للناتج المحلي الاجمالي	٢٦,٥	٥١,٨	٥١,٢	٤٤,٢

وبلغ الإنفاق العام الاجمالي عام ٢٠٢٢ نحو ٢٦٤٧٥ مليون دولار، وحوالي ٢٥٩٨٩مليون دولار عام ٢٠٢٣ وبنسبة ٤٨,٨٪و٤٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وتوزع الانفاق العام بين إنفاق جاري بنسبة ٨٠٪ و٩٤,٥٪ في العامين المذكورين على التوالي، وإنفاق استثماري بنسبة ٢٠٪ و٥,٥٪ في كلا العامين على التوالي، مما يظهر ضعف الاستثمار والتنمية في ليبيا بسبب ظروفها المعروفة، ويوضح البيان التالي فائض وعجز الموازنة العامة بالمليون دولار:

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
فائض و(عجز) الموازنة العامة	(١٠٣٥١)	٤٤٠٠	١٣٤٦	١٣٣
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-(١٦,٨)	٩,٧	٢,٥	٠,٢

وبلغت جملة الودائع لدى المصارف التجارية نحو ٢٣٦٥٢ مليون دولار عام ٢٠٢٢، وفي عام ٢٠٢٣ حوالي ٢٥٤٧٣ مليون دولار، وبنسبة ٤٣,٦٪ و٤٣,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. وتظهر أرقام عرض النقود ارتفاع مكون النقود في مكونات السيولة المحلية:

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
النقود %	٩٧,٩٣	٩٦,٧٤	٩٧,١٩	٩٧,٥٩
شبه النقود %	٢,٠٧	٣,٢٦	٢,٨١	٢,٤١

وتعتبر هذه النسب غير عادية، وتكشف ضعف الثقة التي هي أساس العمل المصرفي، ومقارنة بمتوسط الدول العربية وهي دول نامية نجد أن نسبة النقود ونسبة شبه النقود لمجموع الدول العربية يصل إلى حوالي ٥٠٪ لكل منهما. وما يؤكد ظاهرة تفضيل النقود نمو السيولة المحلية في ليبيا بنسبة ٩,٦٦٪ و٢٨,١٦٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي. ويرتبط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة، ويبلغ متوسط سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار نحو٤,٨٢ دينار ليبي لكل دولار إضافة إلى ١٥٪ ضريبة تضاف إلى سعر الصرف، ومع ذلك توجد سوق موازية يزيد فيها سعر صرف الدينار مقابل الدولار عما ذكر بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي عن المعروض منه وكذلك الآثار السلبية للقيود وأوضاع عدم الاستقرار.

❖ التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية:

تعتمد الصادرات الليبية في معظمها على صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، وبلغ حجم الصادرات عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ نحو ٣٧٥٨٥ مليون دولار و٣٥١٧٥ مليون دولار على التوالي، بينما بلغت قيمة الواردات في العامين المذكورين ١٨٥١١ و١٢٨٢٠ مليون دولار على التوالي، مما أدى إلى فائض في الميزان التجاري في ذات العامين مقداره حوالي ١٩٠٧٤ و٢٢٣٥٥ مليون دولار على التوالي. وبلغت التجارة البينية مع الدول العربية في العامين المذكورين للصادرات ١٥٧٤,٨ و١٧٩٩,٩ مليون دولار على التوالي، وللواردات ٣٨٤٥,١ و٣٣٦٦ مليون دولار على التوالي.

(مليون دولار)

	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الصادرات	٩٤٦٣	٣٢٩٠٤	٣٧٥٨٥	٣٥١٧٥
الواردات	١٢٤٠٦	١٧٧١١	١٨٥١١	١٢٨٢٠
الميزان التجاري	(-) ٢٩٤٣	١٥١٩٣	١٩٠٧٤	٢٢٣٥٥
الصادرات للدول العربية	١١٠٩,١	١٢٥٠,٤	١٥٧٤,٨	١٧٧٩,٩
الواردات من الدول العربية	٢٣٢٩,٣	٣٥١٦,٣	٣٨٤٥,١	٣٣٦٦,٠
نسبة التجارة مع الدول العربية لإجمالي التجارة الخارجية %	١٥,٧	٩,٤	٩,٧	١٠,٧

ويظهر ميزان الحساب الجاري فائضا قدره نحو ١٢٤٢٢,٥ و٧٥٨٧ مليون دولار في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي، كما تظهر البيانات أن الاحتياطيات الرسمية قد بلغت بنهاية ٢٠٢٣ نحو ٨١٦٠٠ مليون دولار وهي تغطي حوالي ٧٦ شهرا من الواردات في المتوسط بمستوى الواردات ذات العام.

❖ توقعات وحدة الاستعلامات الاقتصادية:

توقع تقرير EIU وهو صادر في ٢٠٢٤/١٠/١٥ بعنوان :One -clic report: Libya ، وهو وإن كان توقع استمرار الوضع الاقتصادي على ما هو عليه، مثل إنتاج النفط وتصديره مع زيادته في عام ٢٠٢٥ إلى نحو ١,٣ مليون برميل/يوم ، واستمرار معدل التضخم السنوي عند ٢,١٪ خلال الفترة حتي ٢٠٢٨ ، واستمرار هيمنة إنتاج وتصدير النفط الخام علي الاقتصاد وتمثيله ٩٠٪ من إيرادات الدولة وأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، ونمو السكان بحدود ١,٤-١,٥٪ سنويا ليبلغ عدد السكان في ٢٠٣٣ نحو ٨,١ مليون نسمة، وبقاء سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى على ما هو عليه خلال فترة التوقعات، وإن توقع ما سبق إلا أنه تفاءل أن تتم الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة في نهاية عام ٢٠٢٥.(ومع ذلك وفي اجتهادي تبقي ليبيا تحتاج لجهود مكثفة لإيجاد البيئة الاستثمارية الجيدة الجذابة للمستثمرين)، وإن كانت ليبيا ستبقي موضع اهتمام عدد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا وتركيا ومصر، وعدد من الدول المتاخمة لأسباب متعددة ومنها ما تعرضه ليبيا من مشاريع لإعادة البناء والتنمية، ولم يغب عن التقريرالاشارة إلي الهيكل الشبابي للسكان في ليبيا ودورهم في مستقبلها .

- **أهم المصادر:**

١-التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أرقام٢٠٢٣ أولية).

٢- الدولار يعني الدولار الأمريكي.

3-EIU, One-click report: Libya, 15 .10.2024.

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين**
  - عن عالم ترامب وعوالم أخرى.
  - عن الحروب التجارية والعملات الدولية.
  - عن مفاسد الاستدانة وفتات العون الإنمائي.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني**
  - وظائف ٢٠٤٠: المهارات قبل الشهادات.
  - فلسفة المديونية المُقَنّعة والمُبَطّنة.
  - خبراء لحل أزمة المديونية.
  - فقاعة بطاقة الائتمان.
  - الاقتصادات العربية بين المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق**
  - حكم التاريخ بين الفلاح وديلسدس.
  - جائزة نوبل في الاقتصاد والحوار الوطني في مصر ...لماذا تفشل الأمم؟
  - العاصمة الجديدة والمشروعات القومية.
  - رسالة إلى السيد الرئيس.
- **مقال الأستاذ الدكتور/أشرف العربي حول** موجز السياسات " الأطفال خارج المدرسة في مصر: التحدّيات والفرص لإعادة الالتحاق" .
- **مقال الدكتور/ مغاوري شلبي حول (تداعيات الصراعات في الشرق الأوسط على اقتصادات الإقليم)**، مجلة السياسات الدولية، العدد ٢٣٩، يناير ٢٠٢٥.

تقارير اقتصادية عن الدول العربية: صدر حديثاً

- تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي " النمو العالمي: متفاوت وغير مؤكد".
- تقرير التنمية العربية "الإصدار الثامن" ٢٠٢٤.

فاعليات قادمة:

- سينظم معهد التخطيط القومي مؤتمره الدولي حول موضوع " الابتكار والتنمية المستدامة"، وذلك بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامة – جامعة كولومبيا. بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥.
- سينظم المعهد العربي للتخطيط مؤتمره الدولي حول موضوع "تمكين المستقبل: التحول الطاقي وتنويع الاقتصاد في الدول العربية"، وذلك خلال الفترة ١٥ -١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ بمقر المعهد بدولة الكويت، وبمشاركة نخبة من المفكرين والقياديين المختصين في هذا المجال.